بدء تنفيذ الاتفاق القاضي بترحيل مئات العائلات إلى شمال سوريا

المعارضة المسلحة تستعد لترك «وادي بردى» والتوجه لإدلب

عناصر من المعارضة السورية

قوات روسية في مطار حميميم

- المعارضة السورية: جيش العزة ينسحب من اتفاق وقف إطلاق النار
- لافروف: مبادرة المناطق الآمنة لا تهدف لإسقاط الأسد
- تركيا: قصف 184 هدفاً لـ «داعش» شمال سوريا
- الجامعة العربية: الحل العسكري ليس السبيل الصحيح لحل الأزمة

عواصم – «وكالات»: بدأ مقاتلو المعارضة السورية المسلحة الاستعداد لمغادرة مناطقهم في وادي بردى برفقة أقاربهم، متجهين إلى إدلب شمال سوريا، كجزء من اتفاق بين الفصائل المقاتلة وقوات النظام.

وأظهرت لقطات فيديو حصلت عليها وكالة رويترز حوالي 20 حافلة في دير قانون جاهزة لنقل المقاتلين وأقاربهم.

وكان جيش النظام قد أعلن سيطرته على كامل منطقة وادي بردى قرب دمشق، والتي تعد خزان المياه المغذي للعاصمة، بعد معارك دامت أكثر من شهر مع فصائل المعارضة المقاتلة.

من ناحية أخرى أعلنت إحدى جماعات المعارضة التي تقاتل تحت لواء الجيش السوري الحر في شمال غرب سوريا انسحابها من اتفاق وقف إطلاق النار الهش في أنحاء البلاد مشيرة إلى حدوث خروقات من جانب الحكومة وحلفائها.

وأصدر جيش العزة الذي كان قد وقع على الاتفاق الذي توسطت فيه روسيا وتركيا بيانا أمس الأحد قال فيه «بسبب عدم التزام روسيا كطرف ضامن لاتفاق وقف إطلاق النار، نحن في جيش العزة نعلن أننا واعتبارا من تاريخه غير ملتزمين بهذا الاتفاق وفي حل منه وأننا سنواصل الدفاع عن أرضنا وأهلنا».

وأضاف أن قراره يأتي رداً على ما وصفه بقصف روسي مكثف على مواقعه ومناطق محيطة بها في محافظة حماة.

ويخرق القتال وضربات جوية اتفاق وقف إطلاق النار الموقع بين الحكومة وجماعات المعارضة السورية منذ سريانه في أواخر ديسمبر، وتتبادل الفصائل المقاتلة باللوم على بعضها بعضاً، وبعد مفاوضات جرت على مدى يومين في قازاخستان الأسبوع الماضي اتفقت روسيا وتركيا وإيران على ضمان تنفيذ الهدنة بالكامل.

وألقى جيش العزة الذي حصل على مساعدات من دول معارضة للرئيس السوري بشار الأسد باللوم أيضا على قوات الحكومة وحلفائها في خرق وقف إطلاق النار في وادي بردى قرب دمشق، وانتهى هجوم دام شهرا على مقاتلي المعارضة في وادي بردى أمس عندما استعادت الحكومة الوادي الذي يحوي نبعاً رئيسياً يزود معظم أنحاء العاصمة بالماء.

وانسحاب جيش العزة ومقره حماة من الهدنة سيزيد من تعقيد أرض المعركة في الجزء الواقع تحت سيطرة المعارضة في الشمال الغربي في سوريا حيث ما زالت تتقاتل فصائل متشددة وأخرى أكثر اعتدالا.

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان إنه رغم تراجع العنف إجمالاً فإن أكثر من 400 مدني قتلوا في اشتباكات وقصف منذ بدء الهدنة.

من جانب آخر قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أمس الإثنين، إن الاتصال الهاتفي بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والرئيس الروسي فلاديمير بوتين يوم السبت، أظهر الاحترام المتبادل بين الرجلين.

واتفق بوتين وترامب في الاتصال وهو الأول منذ تنصيب الرئيس الأمريكي الجديد، على محاولة إعادة بناء العلاقات الأمريكية الروسية والتعاون بشأن سوريا.

وذكر ترامب أنه يرغب في التقارب مع موسكو، إذا كان بإمكانه الانسجام مع بوتين الذي يقول إنه يحرص أيضاً على إصلاح العلاقات.

وقال لافروف خلال مؤتمر صحافي مع نظيره الإريتري عثمان صالح، في موسكو، إن «مبادرة ترامب حول إقامة مناطق آمنة في سوريا، تستهدف مساعدة النازحين داخل الأراضي السورية، لتخفيف الضغط على دول الجوار، ولذلك تختلف فكرة ترامب عن مشاريع سابقة كان الهدف منها إقامة مناطق حظر طيران على الطراز الليبي لتشكيل سلطة موازية فيها بغية استخدامها لإسقاط الحكومة في دمشق».

وأضاف لافروف أن روسيا ستسعى إلى فهم فكرة إنشاء مناطق آمنة خلال اتصالاتها مع واشنطن، مشيراً إلى أن موسكو قد تدرس المشاركة في إقامة المناطق الآمنة، شريطة موافقة النظام السوري على المشروع.

وأردف لافروف «بوتين وترامب بحثا مكافحة داعش، إلا أن على ترامب الاعتراف أولاً بأن جيش النظام القوة الأكثر فعالية لمواجهة التنظيم الإرهابي على الأرض».

وقال إن روسيا ترى إمكانيات غير محدودة لدى الجميع لمحاربة داعش لدى توفر الإرادة، مضيفاً أن الحكومة السورية «لم تطلب أي مساعدة من واشنطن».

وقال وزير الخارجية الروسي، إن «خروج الميليشيات من سوريا يجب أن يتم بالتفاوض»، وتابع أن «روسيا ملتزمة بالأطر القانونية في مكافحة الإرهاب».

واستطرد لافروف: «نأمل في أن تشجع مسودتنا للدستور السوري السوريين أنفسهم على التفكير في الموضوع، وعلى كل من يطرح شروطاً مسبقة يجب أن يتحلى بالصبر»، لافتاً إلى «أن روسيا ترى وجوب دعوة جميع فصائل المعارضة السورية للمشاركة في المباحثات، وأن عليها أن تتوحد».

وقال: «خلال العام الماضي أجرينا مفاوضات مع واشنطن ولكن إدارة أوباما تراجعت عن مواقفها، نأمل أن نتعاون مع الإدارة الجديدة بشكل أفضل»، وتابع: «تم الاتفاق مع واشنطن للعمل على مستوى الخبراء، وهنالك تطابق في عدد من الاتجاهات، الاتصال الهاتفي بين بوتين وترامب كان جيداً وأظهر الاحترام المتبادل بين الطرفين».

من ناحية أخرى أعلنت هيئة الأركان التركية أمس الإثنين، تحييد 20 مسلحاً وقصف 184 هدفاً لتنظيم داعش في إطار العملية التي تقودها أنقرة في شمال سوريا.

ونقلت وكالة «الأناضول» التركية للأنباء عن بيان صادر عن الهيئة أن القوات التركية قصفت 184 هدفاً للتنظيم أمس الأحد.

وذكر البيان، أن سلاح الجو دمر 23 هدفا لداعش في مناطق الباب وتادف وبزاعة بريف حلب، بينها 20 مبنى تستخدم للمبيت، ومستودعاً للذخيرة، وموقعاً دفاعياً.

كما لفت البيان إلى شن التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة غارتين على مواقع التنظيم في الباب وبزاعة، وتدمير عربة مزودة بسلاح تابعة لداعش.

من جهة أخرى جددت جامعة الدول العربية، تأكيدها أن الحل العسكري للأزمة السورية ليس هو السبيل الصحيح، مشددة على ضرورة أن تتواصل أطراف هذه الأزمة للتوصل إلى تسوية مناسبة لها.

وقال الوزير مقوض محمود عفيفي المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للجامعة العربية، في تصريحات للصحافيين أمس الإثنين، رداً على سؤال حول موقف الجامعة بشأن تطورات الأزمة السورية ونتائج اجتماع الأستانة، أن الجامعة العربية ترحب بأي جهد يستهدف حلحلة الأزمة السورية والتوصل لتسوية سياسية سلمية، مشيراً إلى أن الفترة الحالية توجد اتصالات مختلفة، وقد رأينا اجتماع الأستانة وما خرج عنه، وهناك اتصالات بين الجامعة العربية والمبعوث الدولي بشأن سوريا ستيفان ديمستورا في هذا الصدد.

وحول اجتماع جنيف، قال المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للجامعة، إن هناك تواصلاً مباشراً فيما يتعلق بعقد اجتماع جنيف، مضيفاً «أن بعض الظروف أدت إلى تأجيل موعد هذا الاجتماع، لإتاحة الوقت لمزيد من الاتصالات بما يهيئ لرؤية مناسبة لعقد اجتماع ناجح أو على الأقل اجتماع يشهد تقريب أكبر لوجهات النظر بين أطراف الأزمة».

وأضاف عفيفي أن الجامعة العربية تشجع أي جهد يهدف لتحقيق تسوية مناسبة، تخاطب في النهاية طموحات الشعب السوري، وتؤدي إلى حقن دماء أبناء الشعب السوري والتي سالت للأسف بغزارة على مدار السنوات الست الماضية.

وحول دعوات إقامة مناطق آمنة في سوريا قال المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للجامعة العربية، «سمعنا هذا المقترح وتم طرح هذا الأمر على مدار السنوات الماضية، وننتظر لنرى مدى تبلوره في اتصالات أكثر جدية، وهناك حوارات مختلفة، لكن الأولوية في هذه المرحلة هي مخاطبة الإطار الأعم للأزمة، مضيفاً «بالتأكيد المجتمع الدولي أدرك حالياً أن الحل العسكري ليس هو السبيل الصحيح، وإذا حدث تقريب لوجهات النظر من خلال الجهود المختلفة في هذا الإطار يمكن أيضا حلحلة الكثير من الأمور خاصة فيما يتعلق بوضعية المدنيين الذين يعتبرون الخاسر الأكبر من الأزمة السورية».

الاحتلال الإسرائيلي يعتقل 19 فلسطينياً من الضفة الغربية

اعتقالات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية

الأراضي المحتلة – «وكالات»: أفادت وسائل إعلام إسرائيلية أمس الإثنين، أن قوات من الجيش اعتقلت أمس الأول الأحد 19 فلسطينيا من الضفة الغربية.

ووفقا للإذاعة الإسرائيلية، فإن اثنين من المعتقلين من نشطاء حماس.

وذكرت الإذاعة أن قوات من الجيش أغلقت في محيط مدينة الخليل ورشة قالت إنها لإنتاج الوسائل القتالية، كما قامت القوات بإغلاق مطبعتين في رام الله ومصادرة محتوياتهما لاحتوائهما على مضامين تحريضية على الإرهاب وعلاقتهما بحركة حماس.

وتعتقل إسرائيل بصورة شبه يومية فلسطينيين تصفهم بأنهم مطلوبون لأجهزة الأمن، للاشتباه في ضلوعهم في ممارسة الإرهاب الشعبي المحلي، والإخلال بالنظام العام والقيام بأعمال شغب.

من جانب آخر داهمت قوات كبيرة من جيش الاحتلال الإسرائيلي فجر أمس الإثنين، مدينة رام الله وسط الضفة الغربية المحتلة، واقتحمت مطبعة النور وقامت بتخريبها وتدمير محتوياتها، ومصادرة أجهزة إلكترونية من داخلها.

وأفاد شهود عيان، أن قوات كبيرة من جيش الإحتلال فرضت طوقا أمنيا في محيط المطبعة، قبل أن تقوم بتحطيم أبوابها واقتحامها، وتخريب وتكسير كل الأجهزة والماكينات بداخلها ومصادرة بعض الأجهزة.

وفي سياق متصل، داهمت قوات من جيش الاحتلال بلدة كوبر غرب مدينة رام الله وسط الضفة الغربية المحتلة، وقامت باقتحام مطبعة تحمل نفس الإسم «النور» وقامت بتخريبها وتحطيم محتوياتها.

فتح تدين محاولة اغتيال مستشارها في لبنان

غزة – «وكالات»: دانت حركة «التحرير الوطني الفلسطيني- فتح» في لبنان، في بيان لها محاولة اغتيال المستشار لدى سفارة دولة فلسطين في لبنان اسماعيل الشروف، في مدينة صيدا عصر الأحد، داعية إلى ملاحقة الفاعلين وإلقاء القبض عليهم ومثولهم أمام العدالة، بحسب الوكالة الوطنية للإعلام.

وإذ وصفت محاولة الاغتيال بـ«الإرهابية والجبانة»، اعتبرت أن «هذه العملية الفاشلة، ومن يقف وراءها، تهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار في لبنان الشقيق، بعد النجاحات التي حققتها الأجهزة الأمنية في مكافحة الإرهاب، وتهدف إلى ضرب الوحدة الوطنية الفلسطينية، وزرع بذور الفوضى والفتنة بين أبناء شعبنا الفلسطيني في لبنان».

«الأوقاف» تنشئ مركزاً لمكافحة الفكر المتطرف

مصر: اجتماع للكنائس القبطية للخروج بقانون موحد لـ «الأحوال الشخصية»

الكنيسة الأرثوذكسية

القاهرة – «وكالات»: كشفت مصادر كنسية، أن الكنائس القبطية الثلاث الأرثوذكسية والإنجيلية والبروتستانتية بالقاهرة، عقدت أمس الإثنين، اجتماعاً مغلقاً، للتفاوض والوصول إلى صيغة نهائية موحدة حول قانون الأحوال الشخصية، بناء على اقتراح من الحكومة المصرية، وتقديمه للبرلمان سعياً لمناقشته وإقراره.

وأشارت المصادر، إلى أن ممثلي الكنائس القانونيين، سيعقدون عدة اجتماعات متتالية مغلقة فيما بينهم خلال الأيام المقبلة، من أجل الوصول إلى الصيغة النهائية، ومشروع قانون موحد للأحوال الشخصية يتم عرضه على وزير الدولة للشؤون النيابية والبرلمانية، المستشار مجدي العجاتي، على غرار ما حدث مع قانون بناء الكنائس، والوصول لصيغة توافقية لقانون موحد للأحوال الشخصية، يضمن الحفاظ على شرائع كل طائفة مسيحية التي تتفق جميعاً في معنى الزواج المسيحي والخطبة والمواريث وتختلف في شريعة الطلاق.

وحظيت الكنيسة الأرثوذكسية بموافقة مجمعها المقدس على مشروع قانون الأحوال الشخصية، لكنها عمدت إلى توسيع أسباب الطلاق ليشمل الهجر والجنون والإصابة بالأمراض المعدية، على أن تحتفظ الكنيسة لنفسها بحق منح تصريح الزواج الثاني مقابل منح الحق في الطلاق، وتنظر في كل حالة لتعطيها تصريح زواج حسب شريعتها وقوانينها.

بينما استبعدت الكنيسة الإنجيلية بعض المواد الخلافية التي رأت إنها تعقد قضية الطلاق أكثر مما تضع حلولاً لها، مثل المادة 113 التي تعتبر رسائل المحمول والواتس آب وكافة الوسائل التكنولوجية بين الزوج أو الزوجة وطرف أجنبي دليلاً على وقوع الزنا الحكمي، واستبدلتها الطائفة الإنجيلية بعبارة «يعتبر في حكم الزنا كل عمل يدل على الخيانة الزوجية»، كما تم حذف المواد التي تقصر الزواج المسيحي الصحيح بين اتباع الطائفة الواحدة، لتفتح بذلك الباب أمام الزواج المختلط بين رعايا الكنائس المختلفة في الملة والطائفة وهو ما كان ممنوعاً من قبل.

على حين قدمت الكنيسة البروتستانتية، لوزارة الشئون القانونية والمجالس النيابية الشهر الماضي لائحة الأحوال الشخصية الخاصة بها، التي تعود إلى عام 1937 وتتيح عدة أسباب للطلاق.

وكانت الكنائس المسيحية الكبرى الثلاث الأرثوذكسية والإنجيلية والكاثوليكية قد اتفقت العام الماضي على إصدار قانون أحوال شخصية موحد للمسيحيين، إلا أن اجتماعات متعددة جرت بين ممثلي الطوائف لم يتمكن فيها المسيحيون من الاتفاق على قانون موحد بسبب اختلاف شرائع كل كنيسة، وتم بالفعل تقديم ثلاثة مشاريع قوانين منفصلة لوزارة الشؤون القانونية، لكنها عادت أخيرا لمراجعة نفسها مرة أخرى في قضية إصدار قانون للأحوال الشخصية للمسيحيين توافقي موحد ليحظى بإقرار البرلمان ويحل مشكلة آلاف الأزواج العالقين في زيجات فاشلة.

من جهة أخرى وافق وزير الأوقاف المصري الدكتور محمد مختار جمعة، الأحد، على إنشاء مركز الأوقاف لمكافحة الإرهاب والفكر المتطرف، ومن المقرر أن يضم المركز جميع البحوث والدراسات التي تواجه الفكر المتطرف.

وأشارت وزارة الأوقاف إلى أن المركز سيهتم بجميع البحوث والدراسات التي تواجه الفكر المتطرف، وسيكون باكورة أعمال هذا المركز كتاب «أباطيل الإرهابيين وتفنيدها»، الذي يتوقع إصداره نهاية فبراير، أو أوائل مارس 2017.

وأوضحت الوزارة في بيان لها، أن المركز سيُعنى بإقامة الندوات والمحاضرات الخاصة بمواجهة الفكر المتطرف، وتفنيد أباطيل المتطرفين، عملاً على نشر ثقافة التسامح والسلام وتصحيح المفاهيم الخاطئة، على أن تسند رئاسة هذا المركز لأحد الشباب دعماً لمسيرة العمل الشبابي بديوان عام الوزارة.

وكان الرئيس عبد الفتاح السيسي دعا مراراً المؤسسات الإسلامية في مصر لتجديد الخطاب الديني لمواجهة التعصب والأفكار المتطرفة ونشر قيم التسامح وقبول الآخر.

وسبق أن أعلن الأزهر العمل على إطلاق قناة باللغتين الإنجليزية والفرنسية، في إطار جهود مكافحة التطرّف وتصحيح الأفكار المغلوطة عن الإسلام لا سيما في الدول الغربية، إضافة إلى انشاء مرصد الفتاوى التكفيرية والآراء المتشددة، ومرصد الإسلاموفوبيا، التابعين لدار الإفتاء المصرية.